مستقبل اتفاقية
حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد

بين واقع الحظر وتأثيرها على حقوق الإنسان

@global_CLA @GCLA Info@global-cla.org

تمهيد

إن ملايين الألغام الأرضية تمت زراعتها قبل عقود في جميع أنحاء العالم بما فيها كمبوديا وموزامبيق وأنجولا وأفغانستان أفقدت آلاف الناس أرواحهم وغيرت حياة آلاف آخرين إلى الأبد بسبب خطوة مشؤومة، فالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع تهدد حياة بعض من أضعف فئات الناس في المجتمع كالنساء والمزارعين والاطفال وعمال المساعدة الإنسانية الذين يحاولون الوصول إلى من هم أشد الحاجة إليها.

كما يعاني الناجون من الألغام في كثير من الأحيان من إعاقة دائمة تنطوي على تبعات اجتماعية ونفسية واقتصادية جسيمة. وبالإضافة إلى التأثير المباشر على الأشخاص الذين قتلوا أو جرحوا، يتضرر أيضا أفراد أسرة الضحية لاسيما إذا كانت عائل الأسرة. كما يدفع أفراد المجتمعات المحلية المتضررة من الألغام ثمنا باهظا إذ يفقدون سبل كسب عيشهم ويتعذر عليهم الوصول إلى الحقول ويعانون من تعطل الاقتصاد. كما تعد الألغام الأرضية والمقذوفات غير المنفلقة مشكلة عالمية ولكن من الصعب قياس حجمها بالضبط، فلا يعرف أحد العدد الحقيقي للألغام المزروعة ولا عدد المتأثرين بالألغام ولا حجم المناطق التي يمكن اعتبارها مناطق موبوءة .

ومن منطلق هذا التهديد طالب المجتمع المدني في أوائل التسعينات الامم المتحدة بضرورة العمل من أجل تطوير الية قانونية عالمية ضد استخدام الألغام المضادة للأفراد، مما أدى إلى اعتماد اتفاقية حظر الألغام عام 1997 ونصوص أساسية أخرى. واليوم تخلصت العديد من الدول من الألغام بالكامل وهناك دول أخرى في طريقها للقيام بذلك. كما تعمل الأمم المتحدة مع السلطات الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية وبالتشارك مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل تقليل التهديدات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تشكلها الألغام الأرضية والمتفجرات المتخلفة عن الحرب.

@global_CLA @GCLA Info@global-cla.org

ومن هنا جاء اهتمام التحالف العالمي للحد من انتشـــار الاســـلحة بتقديم هذه الورقة البحثية حول: -

أولا: اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد اوتاوا 1997.

ثانيا: جهود الأمم المتحدة لحظر الألغام الأرضية.

ثالثا: الواقع الفعلي لحظر وتدمير الألغام الأرضية.

رابعا: الألغام الأرضية وحقوق الانسان.

أولا: اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد اوتاوا 1997.

يســـتند حظر الألغام على عدد من المبادئ الهامة في القانون الدولي الإنســـاني. كالمبدأ الذي يؤكد أن حق الأطراف في النزاع المســـلح في اختيار أســـاليب ووســـائل القتال ليس بالحق المطلق. وإلى المبدأ الذي يحرم اللجوء في النزاعات المســـلحة إلى اســـتخدام أســـلحة وقذائف ومعدات وأساليب حربية يكون من شأنها أو من طبيعتها، أن تسبب أضرارا مفرطة أو آلاما لا داعي لها بالســـكان المدنيين. وإلى المبدأ الذي يوجب التمييز بين المدنيين والمقاتلين. حيث يسعى القانون الدولي الإنساني إلى الحد قدر الإمكان من جسامة أعمال التدمير والمعاناة التي تلحق بالسكان المدنيين، وتنص المبادئ الأساسية المنطبقة على الألغام الأرضية على أنه لا يجوز للجنود اســـتخدام أي وســـيلة لبلوغ هدفهم ولكن هناك حدود لذلك. ويجب الحفاظ على التوازن أو التناســـب بين الضـــرورة العســـكرية وبين العواقب التي يتحملها الســـكان المدنيون. وقد بذلت جهوداً لفرض قيود على استعمال الألغام الأرضية[1].

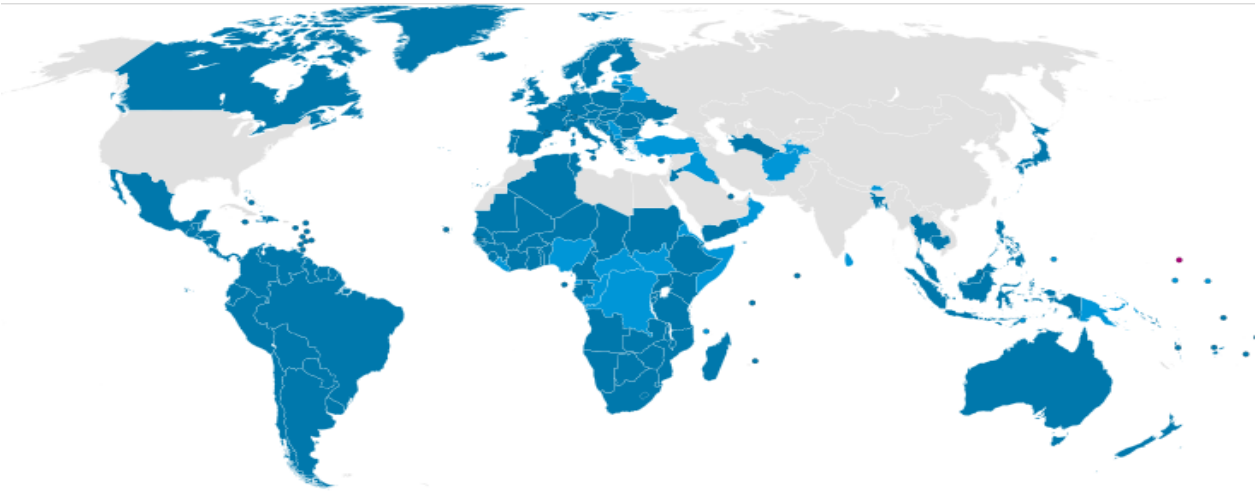

[1] - حماية الاطفال في القانون الدولي الانساني، الموسوعة الجزائرية، 2018، الرابط، https://bit.ly/3PQArzt

وعملت المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية، طوال عقد التسعينات من القرن العشرين من أجل التوصل إلى المنع الشامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد، ومن أجل إيصال المساعدة إلى ضحايا تلك الألغام وإلى المجتمعات التي أصيبت بأَضرارها، ولقد أسفرت تلك الجهود عن التوقيع على اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد " أوتاوا "1997.

اعتمدت الأمم المتحدة اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد في 18 سبتمبر 1997 وتم فتح باب التوقيع عليها في 3 ديسمبر 1997 ثم دخلت حيز النفاذ في 1 مارس 1999. ووقع على الاتفاقية حتى الآن 133 دولة وصدق عليها 164 دولة طرف في اتفاقية حظر الألغام الأرضية ودولة واحدة وهي جزر مارشال لم تصدق على الاتفاقية. **بالنسبة لموقف الدول العربية** صدقت 12 دولة هي (الجزائر-جزر القمر- العراق- الأردن- الكويت- موريتانيا - سلطنة عمان - قطر- فلسطين- السودان-تونس- اليمن). ولم تنضم 10 دولة أخرى ولم توقع (لبنان- سوريا- السعودية- البحرين-الامارات-مصر-ليبيا-المغرب - جيبوتي-الصومال).[2]

ولقد هدفت الامم المتحدة والمجتمع الدولي من اعتماد هذه الاتفاقية إلى: -

- إنهاء المعاناة والإصابات الناتجة عن الألغام المضادة للأفراد التي تقتل أو تشوه كل أسبوع مئات الأشخاص معظمهم من الأبرياء والمدنيين العزل وبخاصة الأطفال وتعيق التنمية الاقتصادية والتعمير وتمنع اللاجئين والمشردين داخليا من العودة إلى الوطن وتتسبب في نتائج أخرى وخيمة بعد سنوات من زرعها.
- تعتقد أن من الضروري أن تبذل قصارى جهودها للمساهمة بطريقة فعالة ومنسقة في التصدي للتحدي المتمثل في إزالة الألغام المضادة للأفراد المزروعة في شتى بقاع العالم، وضمان تدميرها.
- ترغب في بذل قصارى جهدها في توفير المساعدة لرعاية ضحايا الألغام وتأهيلهم، بما في ذلك إعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصاديا.
- تسلم بأن الحظر التام للألغام المضادة للأفراد من شأنه أن يشكل أيضاً تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة[3].

[2] - اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، الرابط، https://treaties.unoda.org/t/mine_ban

[3] - راجع ديباجة الاتفاقية على الرابط، http://www.icbl.org/media/605063/treatyarabic.pdf

ومن منطلق هذه الاهداف أقرت الاتفاقية على عدد من الالتزامات العامة المتمثلة فيما نصت عليه المادة الاولي منها: -

1. تتعهد كل دولة طرف بألا تقوم تحت أي ظروف:
   أ- باستعمال الألغام المضادة للأفراد.
   ب- باستحداث أو إنتاج الألغام المضادة للأفراد أو حيازتها بأي طريقة أخرى، أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها إلى أي كان، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
   ت- بمساعدة أو تشجيع أو حث أي كان، بأي طريقة، على القيام بأنشطة محظورة على دولة طرف بموجب هذه الاتفاقية.
2. تتعهد كل دولة طرف بأن تدمر جميع الألغام المضادة للأفراد أو تكفل تدميرها وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

وعلى الرغم من هذه الالتزامات نصت المادة 3 على عدد من الاستثناءات تمثلت في : -

1. برغم الالتزامات العامة بموجب المادة 1 يسمح بالاحتفاظ بعدد من الألغام المضادة للأفراد أو نقلها لأغراض استحداث تقنيات الكشف عن الألغام أو إزالتها أو تدميرها والتدريب عليها ويجب ألا تتجاوز كمية تلك الألغام الحد الأدنى المطلق من العدد اللازم للأغراض المذكورة أعلاه.
2. يسمح بنقل الألغام المضادة للأفراد لغرض التدمير[4].

ومن ثم يمكن القول أن اتفاقية حظر الألغام الأرضية تعدّ إضافة عظيمة للقانون الدولي الإنساني، بما اشتملت عليه من قواعد مفصلة تعالج حظر هذا النوع من الاسلحة، وكانت مثال للنجاح الذي يمكن أن تحققه التعبئة الإنسانية لصالح ضحايا الحرب، عن طريق وضع معيار قانوني دولي يحظر الألغام الأرضية. والآمال الكبيرة معقودة الآن على سلوك الدول في الالتزام بأحكام تلك الاتفاقية لأجل حماية المدنيين وبالأخص الأطفال، من المعاناة والآلام التي تخلفها الحروب. ولقد اتبعتها الامم المتحدة بعدد من الجهود لمراقبة تنفيذ الدول الاعضاء لإجراءات حظر وتدمير المخزون من الالغام الأرضية.

[4] - راجع المواد المذكورة من الاتفاقية على الرابط، http://www.icbl.org/media/605063/treatyarabic.pdf

@global_CLA @GCLA Info@global-cla.org

ثانيا: جهود الأمم المتحدة لحظر الألغام الأرضية.

لا تقتصر الإجراءات المتعلقة بالألغام على إزالة الألغام الأرضية فقط، بل تشمل تأثير زيادة الجهود الرامية إلى حماية الناس من الخطر ومساعدة الضحايا لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ومساعدتهم ليصبحوا أعضاء ناشطين في مجتمعاتهم، بالإضافة لتوفير فرص الاستقرار والتنمية المستدامة لهم. وتهدف الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى تحديد والحد من آثار ومخاطر الألغام الأرضية ومخاطر المتفجرات إلى مستوى آمن للأفراد.[5]

ولهذا انشئت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام(UNMAS) في عام 1997 وتقوم بما يلي: -

1. **قيادة وتنسيق وتنفيذ جهود الأمم المتحدة للقضاء على الألغام الأرضية وأخطار المتفجرات والتخفيف من تأثيرها على حياة الناس**: حيث ساهمت دائرة الأمم المتحدة في إنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش في المجتمعات المحلية التي مزقتها الصراعات بما في ذلك منطقة أبيي (السودان وجنوب السودان)، وأفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسط وكولومبيا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي والعراق ولبنان وليبيا، ومالي ودولة فلسطين والصومال والسودان (بما في ذلك دارفور) وجنوب السودان وسوريا وإقليم الصحراء الغربية. [6]

فعلى سبيل المثال أدت النزاعات العديدة وما أحدثه النزاع بليبيا منذ ابريل 2019 إلى تفاقم مستوى التلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب وقضايا إدارة الذخيرة. ومؤخرا تم تصنيف أكثر من 3 ملايين متر مربع من الاراضي جنوب طرابلس كمناطق خطر محتمل أو مناطق خطر مؤكدة، حيث أدى استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق الحضرية إلى إلحاق أضرار واسعة النطاق بالمنازل والأسواق والمدارس والمستشفيات والبنية التحتية الأخرى. كما أنه يعيق العودة الآمنة للنازحين داخليا ووصول العاملين في المجال الإنساني والإنعاش المبكر. يقدر عدد النازحين داخليا بـــ 168،011؛ ومن الجدير بالذكر أن احتمالية العودة الآمنة تكاد تكون منعدمة ما لم يتم تنفيذ المسوحات غير التقنية والتقنية ومهام تحديد التخلص من الذخائر المتفجرة وتطهير المناطق التي شهدت نزاعات. وتساهم أنشطة دائرة الأمم المتحدة للأعمال

[5] - الاجراءات المتعلقة بالألغام، عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام، الرابط، https://peacekeeping.un.org/ar/mine-action
[6] - الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحروب تقتل أو تجرح آلاف الأشخاص كل عام، تليجراف، سبتمبر 2021، الرابط، https://bit.ly/3NCLTwE

المتعلقة بالألغام في تنفيذ اتفاق 23 أكتوبر 2020 لوقف إطلاق النار والعمليات الإنسانية وأنشطة تحقيق الاستقرار والمصالحة وأهداف التنمية المستدامة.

ولقد أوضح تقرير دائرة الامم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في مارس 2022 أنه منذ عام 2016 تم تدمير أكثر من 96000 عنصر متفجر أو تخزينها بأمان من خلال المهام الموضعية للتخلص من الذخائر المتفجرة وتلقى أكثر من 297000 شخص التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة، بما في ذلك 197،476 طفل و99،891 بالغ لمساعدتهم على العيش بأمان أكثر مع تهديد المتفجرات من مخلفات الحرب. بالإضافة إلى ذلك قدمت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام تدريب للتوعية بالمخاطر لـ 280 من موظفي الأمم المتحدة منذ عام 2019 لزيادة المعرفة وتعزيز السلوك الآمن.[7]

ايضا يعتبر العراق من أكثر دول العالم تلوث بالذخائر المتفجرة. لديها ما يقرب من 2850 كيلومتر مربع من المناطق الملوثة المسجلة، بما في ذلك التلوث الواسع والمعقد في المناطق التي تمت استعادتها من الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ففي جميع أنحاء العراق تم العثور على 27 % من التلوث بالذخائر المتفجرة في المناطق الزراعية مما يمنع استخدام الأرض لأنشطة الزراعية، و 21 % موجودة في البنية التحتية مما يعيق جهود إعادة الإعمار والوصول إلى البنية التحتية للخدمات والفرص الاقتصادية فضلا عن مع 20 % إضافية وجدت في الطرق - مما يمثل تحديًا للربط البيني في البلاد. ووفقا لتقرير دائرة الالغام في الفترة من 1 يناير إلى 28 فبراير 2022: تمت إزالة 1،684 من مخلفات الحرب من المتفجرات ، و 505 عبوة ناسفة مرتجلة بما في ذلك 68 عبوة ناسفة مرتجلة تعمل بواسطة الضحية في المناطق التي تمت استعادتها.[8]

2. **ايضا تعمل هذه الالية لتحقيق السلام وتعزيز حقوق الانسان:** حيث تعد الإجراءات المتعلقة بالألغام هي عامل تمكين حاسم لتحقيق الاستقرار بعد الصراع وبناء السلام وجهود التنمية. وتعزز دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتخلق فرصًا لتوليد سُبل كسب العيش من خلال التدابير المستهدفة من تعيين الخبيرات الفنيات إلى تدريب النساء العاملات في إزالة الألغام. كما تعمل الدائرة

[7] - LIBYA, UNMAS, March 2022, link, https://www.unmas.org/en/programmes/libya
[8] - IRAQ, UNMAS, March 2022, link, https://www.unmas.org/en/programmes/iraq

تحت إرشـــادات الأمم المتحدة الجنســـانية لبرامج الأعمال المتعلقة بالألغام لعام 2019 على ضمان دمج الاحتياجات المختلفة للنساء والفتيات والرجال والفتيان.

وتمثل النســـاء أكثر من 25 في المائة من الموظفين الميدانيين في مواقع عمل الدائرة وأكثر من 63 في المائة في مقر دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتسعى الأمم المتحدة وشـركائها جاهدين حيثما يعملون على إزالة الألغام لضـم النسـاء والرجال في جميع جوانب العمل بهدف تقديم أعلى مسـتوى من الخدمات المتعلقة بالألغام في اسـتجابة لاحتياجات جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن جنسهم.[9]

ويمكن القول أن الاجراءات المتبعة لحظر وتدمير الالغام الارضية المضادة للأفراد من شـأنها أن تؤدي إلى زيادة السـلام والأمن ويمكن أن يكون أداة قيمة لبناء السـلام. فعلى سبيل المثال استخدمت اليونان وتركيا الخصمان على المدى الطويل في النزاعات الحدودية التزامهما المشـترك بالانضـمام إلى اتفاقية حظر الألغام كإجراء لبناء الثقة. كما انضـمت بعض الدول إلى اتفاقية حظر الألغام بالرغم من الصـراع الداخلي المسـتمر مثل أفغانستان وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ايضا انضمت بعض الدول مثل قبرص إلى المعاهدة على الرغم من أنها لا تتمتع بالسـيطرة الكاملة على المنطقة التي تقول إنها تقع تحت سلطتها القضائية.[10]

ثالثا: الواقع الفعلي لحظر وتدمير الألغام الأرضية

ألزمت المادة الرابعة من اتفاقية اوتاوا لحظر الألغام 1997 الدول الأطراف بتدمير أو ضـمان تدمير كل مخزون الألغام المضـادة للأفراد التي تملكها أو تحوزها أو التي تكون خاضـعة لولايتها أو سـيطرتها في أقرب وقت ممكن على ألا يتعدى ذلك أربع سـنوات من بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى تلك الدولة الطرف.[11]

وسـجل تقرير مرصـد الألغام الأرضـية 2021 السـنوي ما لا يقل عن 7073 ضـحية بسـبب الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب خلال عام 2020 مقارنة ب 5853 ضحية في عام 2019. وكان أكثر من نصف القتلى أو المشوهين في عام 2020 من الأطفال .

[9] - الاجراءات المتعلقة بالألغام، عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام، الرابط، https://peacekeeping.un.org/ar/mine-action

[10] - Arguments for the Ban, International Campaign to Ban Landmines (ICBL), link, http://www.icbl.org/en-gb/problem/arguments-for-the-ban.aspx

[11] - راجع نص المادة الرابعة من الاتفاقية على الرابط، http://www.icbl.org/media/605063/treatyarabic.pdf

ووفقا لتقرير مرصد الألغام الأرضية 2021 تواصل القوات الحكومية الميانمارية استخدام الألغام المضادة للأفراد في عام 2021 بينما تستخدمها الجماعات المسلحة غير الحكومية أيضا في ميانمار وكذلك أفغانستان وكولومبيا والهند ونيجيريا وباكستان. كما تهتم العديد من المنظمات الدولية بمراجعة مزاعم استخدام ألغام أرضية جديدة خلال نزاع أواخر عام 2020 بين أرمينيا وأذربيجان حول ناغورنو كاراباخ. ايضا في سوريا هناك ما لا يقل عن 2729 ضحية جديدة للألغام الأرضية خلال عام 2020. تم تحديد ضحايا جدد للألغام الأرضية في 53 دولة ومنطقة أخرى في عام 2020.[12]

- خلال عام 2020 دمرت الدول الأطراف في الاتفاقية وفقا لإحصاءات مرصد الألغام الأرضية أكثر من 55 مليون لغم مضاد للأفراد من مخزونها بما في ذلك تدمير أكثر من 106.500 لغم.
- أكملت سيريلانكا تدمير مخزونها من الألغام الأرضية في عام 2021 وبذلك يصل العدد الإجمالي للدول التي أعلنت استكمال تدمير مخزونها إلى 94 دولة.
- لا تزال اليونان وأوكرانيا تنتهكان الاتفاقية حيث تخلفت كلتاهما عن المواعيد النهائية لاستكمال تدمير مخزونها (2008و2010 على التوالي).
- تمتلك دولتان ما يقرب من 3.6 مليون لغم مضاد للأفراد لا يزال يجب تدميره وهما أوكرانيا 3.3 مليون لغم. واليونان 343.413 لغم.

أفادت 63 دولة طرف أنها تحتفظ بمجموع ما يزيد عن 135 لغم مضاد للأفراد لأغراض التدريب والبحث بما في ذلك 30 دولة تحتفظ كل منها بأكثر من ألف لغم حيث : -

- دمرت شيلي ما تبقى من الغامها المحتفظ بها في الفترة من منتصف 2020 حتى أكتوبر 2021.
- سبع دول أطراف لم تبلغ قط عن استهلاك أي الغام محتفظ بها للأغراض المسموح بها منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لها وهي بوروندي والرأس الأخضر وجيبوتي ونيجيريا وعمان والسنغال وتوجو.

افادت التقارير أنه من منتصف عام 2020 وحتى أكتوبر2021 تم رصد استخدام جديد للألغام المضادة للأفراد من قبل القوات الحكومية لدولة واحدة وهي دولة ميانمار التي ليست

[12] - Landmines: US Should Support Global Ban, HRW, 10 November 2021, link, https://www.hrw.org/news/2021/11/10/landmines-us-should-support-global-ban

طرف في اتفاقية حظر الألغام. فضـلا عن وجود مؤشـرات على حدوث اسـتخدام جديد للألغام المضـادة للأفراد أثناء النزاع على ناغورنو كاراباخ في أواخر عام 2020، كما اسـتخدمت الجماعات المسلحة غير الحكومية الألغام المضادة للأفراد في ستة دول على الأقل خلال الفترة المذكورة وهي: أفغانسـتان وكولومبيا والهند وميانمار ونيجيريا وباكسـتان. فضـلا عن تقارير غير مؤكدة عن استخدام متقطع للألغام من قبل الجماعات المسلحة غير الحكومية في الكاميرون ومصر والنيجر والفلبين وتايلاند وتونس وفنزويلا.[13]

العراقيل التي تواجه تنفيذ اتفاقية حظر الالغام الارضية

في الواقع لا تشكل الألغام الأرضية لوحدها تهديدا لأمن وسلامة سكان مناطق الصراع، بل تشـكل الذخائر والقنابل اليدوية والقنابل غير المنفجرة مشـكلة أكبر من الألغام في المناطق التي جرى فيها قتال عنيف ومسـتمر. إذ لا ينفجر حوالي (10%) من المتفجرات في الصـراعات المسلحة وهو شيء يعقد من عملية إزالة الألغام. وبالتالي تواجه وكالات إزالة الألغام ذخائر غير منفجرة عددها أكبر من الألغام خلال عمليات إزالة الألغام، ولو تم إدراج هذه الأسـلحة مع الألغام في التقديرات العالمية، يكون من الصعب تخيل مدى الخسائر البشرية والتلوث العالمي المتوقع الذي يلحق بالبيئة.[14].

ايضا يعد عدم التزام الدول بحظر وتدمير المخزون من الألغام الارضية أهم العراقيل التي تواجه الاتفاقية حيث لا يقتصر عدم الالتزام على الاستخدام فقط وانما الانتاج ايضا حيث أكدت تقارير دولية وجود 12 دولة كدول منتجة للألغام المضـادة للأفراد، وهي: الصـين وكوبا والهند وإيران وميانمار وكوريا الشـمالية وباكسـتان وروسـيا وسـنغافورة وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام. كما تقوم كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بتطوير واختبار أنظمة ألغام أرضـية جديدة.وعلى الرغم من التركيز على الألغام المضـادة للمركبات، إلا أن هذه الأنظمة قد تتضمن عناصر تنشط من قبل الضحايا. ولقد كشفت روسيا أيضا عن انتاج نوع جديد من الألغام المضـادة للأفراد كان قيد التطوير منذ عام2015على الأقل، وهو3-POM الذي يتم تنشيطه زلزاليا .[15]

[13] - تقرير مرصد الألغام الأرضية 2021، الرابط، http://www.the-monitor.org/media/3317430/LM2021-Press-Release-AR.pdf
[14] - الالغام الارضية وحقوق الانسان، مركز أدم للدفاع عن الحقوق والحريات، الرابط، https://ademrights.org/news121
[15] - تقرير مرصد الألغام الأرضية 2021، الرابط، http://www.the-monitor.org/media/3317430/LM2021-Press-Release-AR.pdf

إلى جانب عدم الالتزام هناك عدد من العراقيل الفنية والاجرائية التي تعوق تنفيذ الاتفاقية تتمثل في :

- نقص التمويل والصعوبات التي يواجهها الموظفون الدوليون في الحصول على تأشيرات دخول إلى بعض الدول الموبوءة بالألغام.
- التحديات التي تواجه استيراد معدات نزع الألغام من بين العوائق التي تحول دون فعالية أعمال نزع الألغام للأهداف إنسانية.
- التحديات في الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى غياب التنسيق المنتظم بين الأجهزة الحكومية والافتقار إلى آلية مركزية لجمع البيانات وكون جمع البيانات محدود.
- القرارات المتعلقة بمكان الانتشار تستند إلى التقارير المقدمة من السكان بدلا من بيانات المسح أو تحاليل البحث[16] .

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن اتفاقية حظر الألغام لعام 1997 تحظر بشكل شامل استخدام وإنتاج وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد ، وتطالب الدول بتدمير مخزوناتها وتطهير جميع المناطق الملغومة ، فضلاً عن مساعدة الناجين من الألغام الأرضية. وبموجب اتفاقية حظر الألغام دمرت 94 دولة طرف أكثر من 55 مليون لغم أرضي من ترساناتها. أكملت سريلانكا تدمير مخزونها من الألغام الأرضية في عام 2021. ولا تزال كل من اليونان وأوكرانيا تنتهكان المعاهدة بعد أن تخلتا مرارا وتكرارا عن المواعيد النهائية لتدمير مخزونها. كما أكملت 31 دولة تطهير المناطق الموبوءة بالألغام بينما 60 دولة أخرى ومناطق أخرى ملوثة بالألغام الأرضية غير المذالة.[17]

رابعا: الألغام الأرضية وحقوق الانسان

لاتفاقية حظر الألغام أهمية تاريخية بفضل طريقة اعتمادها ونهجها الذي يتمحور حول حقوق الإنسان ويدعمها وليست الاتفاقيّة من أكثر الاتفاقيّات الخاصة بنزع السلاح المصادق عليها فحسب، ولكنها ولّدت قناعة مترسّخة بأن استخدام الألغام الأرضيّة لا يمكن تبريره ولا يجدر أبدا زرعها في ظل أي ظروف.

[16] - ليبيا: ألغام أرضيّة ومخلفات حربية أخرى تقتل المدنيين، هيومن رايتس واتش، 24 ابريل 2022، الرابط، https://www.hrw.org/ar/news/2022/04/27/libya-landmines-other-war-hazards-killing-civilians

[17] - Landmines: US Should Support Global Ban, HRW, 10 November 2021, link, https://www.hrw.org/news/2021/11/10/landmines-us-should-support-global-ban

فعلى الجانب الايجابي نجد أنها : -

- غيّرت الاتفاقية المواقف الدوليّة والقانون الدولي من حظر الالغام الارضـــية. والأهم من ذلك هو أنها برهنت بشـــكل لا لبس فيه كيف يمكن أن تولّد اتفاقية دوليّة المزيد من الاحترام والحماية للحقوق الأساسيّة.
- نهجها القائم على حقوق الإنســان جزء أســاســي من إرثها. حيث أنها من أولى الاتفاقيّات التي أقرت بحقوق الناجين من ذوي الإعاقة، معترفة بأنه يجب معالجة التحديات التي يوجهونها من منظور حقوق الإنســـان، وملزمة الدول بتقديم المســـاعدة التي تحتاجون إليها.
- وقد لعب هذا المنظور دور أســـاســـي في المفاوضـــات اللاحقة بشـــأن اتفاقيّة حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة. وتتشـارك الاتفاقيّتان الهدف نفسـه وهو الاعتراف بدمج جميع الأشـــخاص ذوي الإعاقة دمج كاملا وإشـــراكهم إشـــراكا فاعلا في حياة مجتمعهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.
- تســاعد التدابير التي تنص عليها اتفاقية حقوق الأشــخاص ذوي الإعاقة الدول على فهم التزاماتها الدقيقة بموجب اتفاقيّة حظر الألغام، بما في ذلك ضــمان وصــول الناجين إلى الرعاية الصـــحية وإعادة التأهيل والعمل والحماية الاجتماعيّة والتعليم واحترام المبادئ الرئيسة للدمج والمشاركة[18].

الجانب السلبي أو مخاطر الالغام الارضية المضادة للأفراد

الألغام المضـــادة للأفراد هي أســـلحة عشـــوائية وغير إنســـانية، وبالتالي فهي تنتهك العناصر الأساسية للقانون الإنساني الدولي. يفرض قانون الحرب قيودا معينة على كيفية عمل المقاتلين. حيث يتعين عليهم التمييز بين الأهداف المدنية والعســكرية وأن الإصــابات التي يتم إلحاقها يجب أن تكون متناســبة مع الأهداف العســكرية. تفشــل الألغام الأرضــية المضــادة للأفراد في اختبارات التمييز والتناسب.

- **أثرها على النمو الاقتصادي**

- تعمل الألغام الأرضـــية على إبطاء عودة اللاجئين والنازحين إلى الوطن أو حتى تمنعها تماما.

[18] - اتفاقية حظر الألغام 20 عاما من الحماية ، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، مارس 2019، الرابط، https://www.ohchr.org/ar/2019/03/mine-ban-convention-20-years-protection-celebrating-20-years-mine-ban-treaty-entered-force

@global_CLA @GCLA Info@global-cla.org

- تعرقل تقديم خدمات الإغاثة فضلا عن خطرها المحقق على عمال الاغاثة أنفسهم.
- غالبا ما لا يتوفر التدريب المهني والدعم لذلك يكافح العديد من الناجين لكسب لقمة العيش بعد الحادث.
- ارتفاع تكاليف العلاج الطبي لضحايا الألغام الأرضية مما يثقل كاهل نظام الرعاية الصحية المنهك بالفعل.[19]

ايضا لا يوجد مبرر لأي دولة سواء أكانت طرف في اتفاقية حظر الألغام أم لا لتستخدم هذه الأسلحة. فهي بطبيعتها عشوائية وغير متناسبة. وينتهك استخدامها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، كما لا تقبل بها أبدا أي دولة أو أي جهة أخرى من غير الدول. كما لا تميز الألغام الأرضيّة بين المقاتلين والمدنيّين. وهي تؤذي المدنيّين بنسبة تتراوح بين 70 و85 في المائة، من أطفال وراشدين، وعمّال إغاثة وحفظة سلام، ومتخصّصين في إزالة الألغام وصحفيّين. غير أن تأثيرها ليس نفسه على جميع فئات المجتمع. على سبيل المثال: -

- يبقى الرجال أكثر عرضة من النساء للإصابة بالألغام الأرضيّة، وقد يستبعدهم مجتمعهم في حال لم يتمكنوا من أداء دورهم التقليدي. ومن المرجح أن يتم التخلي عن الناجيات من النساء في حال لم يعد بإمكانهن إنجاز مهامهن التقليديّة ضمن الأسرة؛ كما يُقوَّض وصولهنّ إلى الخدمات الصحيّة أو العمل اللائق - مما يجعلهنّ أكثر عرضة للفقر.
- يتم استبعاد الأطفال الناجين من الألغام عن التعليم بشكل غير متناسب، لأن المدارس غير مجهزة لاستقبالهم. وقد يجبرون أيضا على الانخراط في المؤسسات المعنيّة بحالتهم لأن أسرهم تفتقر إلى المعلومات والدعم20.

ايضا تنتهك الالغام الارضية الحق في الحياة فغالبا ما تؤدي الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب إلى سقوط ضحايا من المدنيين والأطفال هم الأكثر عرضة للخطر. نظرا لأن الأطفال أصغر من البالغين فمن المرجح أن يتعرضوا للتأثير الكامل للانفجار وبالتالي هم أكثر عرضة للموت أو إصابات خطيرة.[21]

---

[19] - Arguments for the Ban, International Campaign to Ban Landmines (ICBL), link, http://www.icbl.org/en-gb/problem/arguments-for-the-ban.aspx

[20] - اتفاقية حظر الألغام 20 عاما من الحماية ، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، مارس 2019، الرابط، https://www.ohchr.org/ar/2019/03/mine-ban-convention-20-years-protection-celebrating-20-years-mine-ban-treaty-entered-force

[21] - أطفال يتعرضون للهجوم - من أجل عراق خالٍ من المتفجرات من مخلفات الحرب، اليونيسف، 26 اغسطس 2021، الرابط، https://uni.cf/3NEvkAv

ففي العراق ففي عام 2021 قتل 125 طفل أو تعرضــوا للإعاقة نتيجة للمخلفات الحربية المتفجرة والذخائر غير المنفلقة، قتل من بينهم 52 طفلا، وتعرض 73 طفلا للإعاقة.. [22] حيث ارتفع عدد الضــحايا من الأطفال بنســبة 67 % مقارنة بعام 2020 (79 طفلاً في العام المذكور، بينهم 61 ولـدا، **وفي فبراير 2022** لقي 4 أطفـال (3 أولاد وبنـت واحـدة) وفقـد اثنـان آخران أطرافهما، نتيجة لحوادث تتعلق بالذخائر المتفجرة في موقعين مختلفين.[23]

أما في اليمن اشارت التقارير المتخصصة لفريق خبراء الأمم المتحدة بشأن اليمن إلى انفراد الحوثيين بزراعة الألغام ما تؤكده الوقائع والأحداث شــبه اليومية، إذ يُلاحَظ أن المناطق التي ينسـحب منها الحوثيون في الغالب مزروعة بالألغام المختلفة من الألغام الفردية والألغام المضـادة للمركبات والآليات. كما أعلنت منظمات معنية بإزالة الالغام في منتصـف يناير 2022 أنه تمكن من نزع 303279 لغماً وذخيرة حية غير منفجرة، منذ يونيو 2018 حتى بداية 2022. منها أكثر من 100 ألف لغم مضــاد للدبابات، و4 آلاف لغم مضــاد للأفراد، وأكثر من 6 آلاف عبوة ناسـفة. وقدرت تقارير عدد ضـحايا الألغام في اليمن بنحو 10 آلاف شـخص أغلبهم من النسـاء والأطفال، مشـيراً إلى صـعوبة الوصـول إلى رقم حقيقي، لأن الحوثيين لا يزالون مسـتمرين في زراعة الألغام[24].

أما في ليبيا اكدت أجهزة حكومية معنية بإزالة الالغام إنه بين 22 مايو 2020 و8 مارس 2022، لقي 130 شـخصـا مصـرعهم وأصـيب 196 آخرون بسـبب الألغام والعبوات الناسـفة في جميع أنحاء ليبيا، وكان معظمهم في جنوب طرابلس. وشــملت الإصــابات حروقا شــديدة وإصابات ناتجة عن الشـظايا، ما أدى إلى بتر الأطراف أحيانا. وقالت المنظمات الإغاثية إن أعمار الضــحايا تتراوح بين 4 أعوام و70 عاما من بينهم 299 رجلا وفتى و26 امرأة وفتاة. قال المركز الليبي إن 78 من الضــحايا (24 %) كانوا أخصــائي ألغام، ولم يتمكن أي منهم من العودة إلى العمل[25].

ومن ثم يمكن القول أنـه لا تزال الألغـام الأرضــيـة تقتـل وتحرق وتبتر الأطراف وأعضاء أخرى من الجسم بطرق مروعة. كما تتسبب بعاهات دائمة بما في ذلك الإعاقات

---

[22] - الندوب الدائمة للنزاع في العراق : الأسلحة المتفجرة هي أحد التهديدات الأكثر تدميرا للأطفال أثناء النزاعات المسلحة ولكن بعدها أيضا، اليونيسف، 4 ابريل 2022، الرابط، https://uni.cf/3toVWOz

[23] - بيان صحفي – المخلفات الحربية بوصفها أكثر فتكا بالأطفال من الحرب نفسها، اليونيسف، 2 فبراير 2022، الرابط، https://uni.cf/3LTsvKL

[24] - الألغام.. حقول الموت في اليمن، TRT عربي، 20 يناير 2022، الرابط، https://bit.ly/3sYJAMv

[25] - ليبيا: ألغام أرضيّة ومخلفات حربية أخرى تقتل المدنيين، هيومن رايتس واتش، 24 ابريل 2022، الرابط، https://www.hrw.org/ar/news/2022/04/27/libya-landmines-other-war-hazards-killing-civilians

البصـرية والسـمعية وتدمر سـبل العيش وتعيق الوصـول إلى المياه وتمنع إيصـال المسـاعدة الإنسـانية وتنعكس على الممارسـات الثقافية وتقوض حتى الانتعاش الاقتصادي الوطني.

وبناءا على ذلك يؤكد التحالف العالمي للحد من انتشـار الاسـلحة أن هناك حاجة إلى دعم الجميع على طول الطريق إلى عالم خال من الألغام بغض النظر عما إذا كانت الدولة متأثرة بالألغام أم لا أو ما إذا كانت كبيرة أو صـغيرة. إن الانضـمام إلى اتفاقية حظر الألغام هو في مصلحة الدول الموبوءة بالألغام لأنه سيحفز الدعم الدولي لمشكلة الألغام الأرضية. بالنسبة الدول التي لا توجد بها ألغام في مخزوناتها أو في الأرض فإن الانضمام إلى اتفاقية حظر الألغام هو أيضا في مصلحتها لأنها ستكتسب مكانة أخلاقية وستظهر دعمها للمجتمعات المتضررة في جميع أنحاء العالم.

ايضـا يجب على جميع الحكومات اتخاذ موقف واضـح من حظر وتدمير مخزون الالغام الارضـية والانضـمام إلى اتفاقية حظر الألغام ووقف اسـتخدام ونقل الألغام المضـادة للأفراد ، وتوفير المعلومات عن مخزونات الألغام الأرضـية وتدميرها. حيث أن الألغام المضـادة للأفراد ليسـت أسـلحة لا غنى عنها وليس لها قيمة عسـكرية عالية ولا تقدم بالضـرورة أي ميزة عسـكرية، وخاصـة أن التكاليف الإنسـانية طويلة الأجل للألغام تفوق بكثير أي فائدة عسـكرية محدودة. هذا هو السـبب في أن العديد من الأفراد العسـكريين السـابقين يؤيدون حظر الألغام المضادة للأفراد ويرفضون استخدام الألغام.

ومن هذا المنطلق يؤكد التحالف العالمي للحد من انتشـار الأسـلحة أنه من أجل تحقيق رؤيـة الأمـم المتحـدة في أن يكـون العـالم خالي مـن تهديد الألغام الأرضية والمتفجرات المتخلفة عن الحرب بحيث يعـيش الأفـراد في بيئـة آمنـة تـساعد علـى تحقيـق التنميـة المستدامة وتلبي احتياجات ضحايا الألغام والمتفجرات المتخلفـة عـن الحرب ويتم دمجهم تماما في مجتمعاتهم. يجب العمل على: -

- الدعوة إلى جعل العالم خالي من تهديد الألغام الأرضـية وتشـجيع الدول على المشـاركة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى إنهاء إنتاج الألغام أو الاتجار بها أو شحنها أو استخدامها وإلى تأييد حقوق الأشخاص المصابين بالعجز.
- على جميع الأطراف على تسريع وتكثيف الجهود كافة لإزالة الألغام والذخائر غير المنفلقة وتعزيز مساعدة الضحايا، ودعم حق الأطفال في بيئة آمنة ومحمية.

@global_CLA @GCLA Info@global-cla.org

- يجب على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يشرف على دعم الجهود الطارئة المتعلقة بالألغام في اليمن، إلى العمل مع الجهات المختصة والفرق الهندسية التي تقوم بتطهير المناطق من الألغام وليس مع الجهة المتورطة في زراعتها.
- جميع أصحاب المصلحة أن الحاجة إلى الحفاظ على سلامة الطفل يجب أن تظل الاعتبار الأساسي في جميع الظروف.
- على الدول أن تضمن التعليم الشامل لجميع الأطفال ذوي الإعاقة الناجين من تفجيرات الالغام الارضية وأن تضمن احترام حقهم في المشاركة الفاعلة في المجتمع.
- مكافحة كل أشكال التمييز القائمة على نوع الجنس وضمان المساواة واعتماد سياسات تشمل جميع الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة النساء والفتيات الناجيات من خطر الالغام الارضية.
- إزالة وتدمير الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار ووضع علامات على المناطق الملوثة بها أو إحاطة تلك المناطق بأسوار.
- التوعية بمخاطر الألغام من أجل مساعدة الناس على فهم المخاطر التي يواجهونها والتعرّف على الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار ومعرفة كيفية الابتعاد عن المخاطر.
- تقديم المساعدة الطبية وخدمات إعادة التأهيل إلى الضحايا بما يشمل التدريب على مهارات العمل وإتاحة فرص التوظيف.

@global_CLA @GCLA Info@global-cla.org